

### قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

الحسن هاروق الأول ملك هصر

لهجر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم "المخصصات الملكية، ودبوان جلالة الملك" فرع ٣ "دبوان جلالة الملك" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٠٠٠٠ ج.م (عشرة آلاف جنيه) للنفقات الخاصة بزيارة جلالة ملك المملكة العربية السعودية .  
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لهل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .  
هاصر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
صدر بقصر القبة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٥ (١٢ مارس سنة ١٩٤٦)

هاروق

هاصر حصرة صاحب الجلالة

لؤيس هجاس لوزراء

هسماويل هندق

لوزير المالية

هسماويل هندق

### قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦

الحسن هاروق الأول ملك هصر

لهجر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "الدبوان العام والتعليم" باب ٢ "مصرفات عامة" بند ١١ "إعانات" اعتماد إضافي قدره ٤٠٠٠ ج.م (أربعة آلاف جنيه) لزيادة هل الاعتماد المخصص للبند المذكور .  
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لهل وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .  
هاصر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة . وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
صدر بقصر القبة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٥ (١٢ مارس سنة ١٩٤٦)

هاروق

هاصر حصرة صاحب الجلالة

لؤيس هجاس لوزراء

هسماويل هندق

لوزير المالية

هسماويل هندق

لوزير المعارف العمومية

هسماويل هندق

مليمين هل كل مستحضر طبي يدفعها صاحب الصيدلية أو المخزن أو الوسيط إذا كانوا من أعضاء النقابة .

عشرين مليا هل الشهادات الطبية يدفعها الطبيب .  
عشرين مليا هل تقارير التحاليل الطبية بكافة أنواعها يدفعها صاحب المعمل إذا كان من أعضاء النقابة .

عشرين مليا هل تقارير الفحص بالأشعة يدفعها الطبيب .  
مائة مليم يدفعها الطبيب هل التقارير الطبية الشرعية التي تناول عنها اجراء

ولا يجوز لأى عضو من أعضاء النقابة تسليم أى تذكرة أو شهادة طبية أو تقرير لصاحب الشأن مالم يكن ملصقا عليها طابع الدمغة المقرر .

ولا يجوز للصيدل أن يصرف أية تذكرة طبية ليس هاها الطابع المقرر، كما لا يجوز لصاحب الصيدلية أو المخزن أو الوسيط إذا كان من أعضاء النقابة أن يحوز أو يبيع أو يعرض أو يطرح للبيع أو يصرف أى مستحضر طبي مالم يكن ملصقا عليه طابع الدمغة المقرر سواء أكان الصراف بموجب تذكرة طبية أم بدون تذكرة .

ولا تقبل الشهادات الطبية والتقارير الطبية بكافة أنواعها لدى ذوى الشأن سواء كان من الأطباء أو من المصالح أو الهيئات الحكومية أو الأهلية أو لدى أية هيئة أخرى مخصصة مالم يكن ملصقا عليها طابع الدمغة المقرر .

لؤتين الأئمة الداخلية للنقابة طريقة تنظيم وتحميل رسوم الدمغة المقررة في هذا البند ،

لؤ الأشخاص الذين يتدبهم مجلس النقابة العليا حتى دخول الصيدلية والتفتيش عليها للتحقق من تنفيذ أحكام هذا البند .

مادة ٦٠ - لا يكون للعضو الحق في مماش إلا إذا توافر فيه الشرطان الآتيان :

(١) ان يكون قد أصبح عاجزا صحيا عن مزاوله مهنته بقرار يصدر من ثلاثة أطباء بشرين يعينهم مجلس نقابة الأطباء الشرعيين أو أن يكون قد قضى ثلاثين سنة هل الأقل في مزاوله المهنة وأراد أن يعتزل العمل وذلك بغض النظر عما إذا كان موظفا يتقاضى معاشا من الحكومة .

(٢) أن يكون قد دفع رسم اشتراك النقابة منذ أن قيد اسمه بالحدول الى أن أصبح عاجزا صحيا عن مزاوله المهنة أو أراد اعتزال العمل إلا اذا كان قد ألقى من دفع الاشتراك بقرار من مجلس النقابة العليا .

مادة ٢ - لهل وزيرى الصحة العمومية والمدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هاصر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٥ (١٢ مارس سنة ١٩٤٦)

هاروق

هاصر حصرة صاحب الجلالة

لؤيس هجاس لوزراء

هسماويل هندق

لوزير المدل

هسماويل هندق

لوزير الصحة العمومية

هسماويل هندق

هسماويل هندق